دور المتغير الأمريكي في الاستقرار السياسي للعراق

م.د. رنا علي الشجيري*

ملخص

لم يكن اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالعراق وليد الحاضر ، اذ شكل العراق نقطة مفصلية في جوهر الاستراتيجية الامريكية الشاملة ، فكان النفط العراقي والوصول اليه من اولويات هذه الاستراتيجية ، وبرز ذلك جليا" منذ الحرب العراقية الايرانية ، مرورا" بالغزو العراقي للكويت ، وصولا" للاحتلال الامريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣ .. ليكون العراق بذلك ضمن مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة الامريكية ومدركات استراتيجيتها الكونية الشاملة للسيطرة على العالم ، ومن هنا لابد من القراءة والبحث في الدور الامريكي في العراق واثره في استقراره السياسي .

Email: rana.alshujairi@gmail.com

*كلية الاعلام / جامعة بغداد

Absitract

The interest of United States of Ameerica in Iraq was not in the present time, but it being to many years ago, as Iraq form articulated point at the core of the overall US strategy, was the Iraqi oil and is accessible from the priorities of this strategy, and emerged a clear "since the Iran-Iraq war, passing through" the Iraqi invasion of Kuwait, all the way "of US occupation of Iraq in April ٢٠٠٣ .. Iraq to be so within the vital area of the United States of America regions and the overall perceptions of global strategy to dominate the world, hence the need to be reading and research in the US role in Iraq and its impact on the political stability and texture.

مقدمة

يشكل البحث في إشكالية الإستقرار السياسي لبلد مثل العراق، تحدياً في غاية التعقيد لكل باحث في مستقبل العراق، مما يستلزم التزود بمعرفة عميقة بتاريخ العراق المعاصر كما ويتطلب ان يملك المرء حساً استراتيجياً مؤسسا على نظرية تكاملية للاشكالية.

اذ لابد من تناول اهم العناصر اللازمة لبلورة ارضية ملائمة لانطلاق استراتيجية الاستقرار، وذلك عن طريق الجمع بين مفهومين الاول اقتصادي تنموي ، والثاني سايكولوجي أمني. فالتأسيس لتكامل هذين العنصرين على ارضية من الوحدة الوطنية سيوفر المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد والذي يعد من اهم مطالب العراقيين.

لقد اسهمت عوامل عدة في حالة عدم الاستقرار السائدة في العراق اولاً والشرق الاوسط ثانياً، الاقدم هنا الصراع العربي– الاسرائيلي، والثقافة التي لا تطيق الخلاف، والتقاليد الاجتماعية، وممارسات الحكم غير الديمقراطية، وتنافس الدول، والتدخل الخارجي، وسياسات العراق الداخلية والخارجية، وكذلك توفر انتاج النفط الخام واحتياطاته. ولان النفط سيبقى مصدر الطاقة الرئيسي في العالم، فان وضع أمن الطاقة العالمي لن يكون افضل اذا ما استمر عدم الاستقرار في العراق، وفي منطقة الشرق الاوسط.

ولعل عملية بناء الدولة العراقية بعد الاحتلال لا تستقيم بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن المرتكز على التنمية الاقتصادية الفعالة لمنع اسباب ومظاهر العنف، فهنالك علاقة جدلية بين تحقيق الامن وقدرة الدولة على النهوض باعباء التنمية، فلا يمكن للدولة ان تحقق أمنها الا اذا ضمنت الحد الادنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه الا بتوفير الحد الادنى من التنمية الوطنية.

فمن الناحية الاستراتيجية، تظهر التجربة العراقية ان التقدم الاقتصادي وليس اضطهاد الحريات الفردية والعامة، او تأجيج سباق التسلح بين المتنافسين

يمكنه تحقيق الاستقرار، والرفاه، والسلام، في العراق والشرق الاوسط على حد سواء، كما ويسهم في تأمين تدفق تجهيزات الطاقة غير المتجددة والثمينة الى الاسواق، فتجربة العراق وعلى مدى اكثر من ستة عقود بينت كيف يمكن الانتفاع المؤسسي لديناميكية عنصر النفط الاستراتيجي من خلال السياسات الاقتصادية الكلية لتحفيز النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار السياسي في البلاد.

فالتجربة الامريكية لإعادة بناء الدولة العراقية تطرح الكثير من الاسئلة بشأن التقيم الذي ينبغي ان يمنح لها في ضوء ما آل اليه الاحتلال من عنف مستمر وتعثر للعملية السياسية في ظل معطيات كثيرة ابرزها تدمير للبنى التحتية وفساد متفاقم وانهيار لمنظومات القيم الاجتماعية وتردي الوضع الامني والتي ادت جميعها لعراق متجمد يقف فوق مفترق طرق، وتحلق فوق سمائه غيوم داكنة تحمل نذراً مخيفة.

انطلاقاً مما سبق تقوم فرضية البحث على عدة تساؤلات وتأتي في مقدمتها طبيعة البيئة التي افرزت عدم الاستقرار السياسي في العراق، ومن ثم دور النفط العراقي استراتيجياً من ذلك، وصولاً لدور قوات الاحتلال في اشاعة العنف وتأثيرها في الواقع السياسي العراقي الذي يشهد تفاعلات وتجاذبات معقدة خلال المرحلة الراهنة والدور الاقليمي لكل من تركيا وايران واثره على الاستقرار السياسي للعراق،

اما هيكلية البحث فقد جرى تقسيمها الى ثلاثة مباحث، يتناول الاول الاهمية الاستراتيجية للنفط العراقي في المدرك الامريكي، ويتناول الثاني الدور الامريكي وتنامي العنف، وتناول المبحث الثالث الدور الاقليمي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وصولاً للخاتمة والاستنتاجات.

اولا: الأهمية الاستراتيجية للنفط العراقي في المدرك الامريكي

يمكن التوثيق بأن تاريخ النفط هو تاريخ الصراع بين الدول الكبرى. فالهاجس النفطي ليس وليد اليوم، ولا يقتصر على قضايا الطاقة بجوانبها التقنية بل أدخل في باب السياسة والاقتصاد السياسي، وهو ليس مجرد دراسات وبحوث

وتـأملات. انــه صــراع يـدور فــي السـر والعلانيــة، وتتـراوح ايقاعاتــه بـين المحافـل الاكادميـة المعنيـة بـالنفط والقـرارات السياسـية للقصـور الرئاسـية والملكيـة والترسـانات العسـكرية التـي يـتحكم فيهـا الجنـرالات، انهـا ببسـاطة حـرب مـن اجـل السـيطرة علـى الـنفط، لان هـذا الـذهب وان كـان اسـودا الا ان "مـن يسـيطر عليـه يسـيطر علـى العالم" على حد تعبير جورج براون وزير الخارجية البريطانية الاسبق(١).

وبقـدر تعلـق الامـر بـالعراق، فقـد كـان التنـافس بـين القـوى العظمـى قـد بـدأ بالاكتشـاف الجديـد للـنفط الخـام فـي العـراق فـي نهايـة القـرن التاسـع عشـر، وتأسسـت الدولـة العراقيـة الحديثـة فـي عـام ١٩٢١ التـي بقيـت تحـت الانتـداب البريطـاني الـى حـين حصـولها علـى الاسـتقلال فـي عـام ١٩٣٢. ومـع ان القـوى الكبـرى المنتصـرة فــي الحــرب العالميــة الاولــى قــد توصــلت الــى اتفاقيــة مشــتركة حــول مصــالحها النفطيــة، وكــذلك مــع الســلطات العراقيــة فــي عــام ١٩٢٦، الا ان المنافســة قــد ازدادت، وخاصــة بــين بريطانيــا والولايــات المتحــدة الامريكيــة، للتــأثير فــي سياســات الشرق الاوسط اولاً والعراق ثانياً.

وبعــد الحــرب العالميــة الثانيــة، ادركــت ســلطات الانتــداب البريطــاني فــي العــراق اهميــة تشــجيع التنميــة الاقتصــادية مــن اجــل مواجهــة الجهــود المتزايــدة للولايــات المتحــدة الامريكيــة والاتحــاد الســوفيتي آنــذاك للســيطرة علــى المنطقــة. وكنتيجـة لـذلك، تأسـس مجلـس الاعمـار العراقـي فـي عـام ١٩٥٠، وثـم تنفيـذ بـرامج الاعمــار باســتخدام الايــرادات النفطيــة لتمويــل مشــاريع البنيــة الاساســية العامــة الضرورية(٢).

وقــد تأكــدت اهميــة العــراق اكثــر بالمحاولــة المعروفــة لــرئيس وزراء ايــران آنـذاك محمـد مصـدق لتـأميم الصـناعة النفطيـة المملوكـة للاجانـب فـي ايـران عـام ١٩٥٢. منــذ ذلــك الحــين، اصــبح الــدور الاقتصــادي والسياســي للعــراق وايــران ضروريا جدا للحفاظ على استقرار المنطقة ككل.

وبعــد ثــورة ١٩٥٨فــي العــراق وتعثــر المفاوضــات وتــوتر العلاقــات بــين حكومـة الثـورة والشـركات النفطيـة، والتـي لـم تكـن جديـة فـي التجـاوب مـع طلبـات زيـادة عمليـات الاستكشـاف وزيـادة صـادرات العـراق والتوقـف عـن اسـتخدام مسـتويات

الانتاج كورقة ضغط اقتصادي وسياسي، كما رأتها الحكومة الجديدة، مما حدى بالحكومة الى تشريع القانون رقم ٨٠ الشهير الذي حدد مساحة امتياز الشركات بتلك المناطق المنتجة فقط[أ]. وذلك بتحديد حقوقها في نسبة تقل عن ١% من مساحة العراق، أي ان الحكومة استرجعت ما يزيد عن ٩٩% من مساحة البلاد من الاحتكار الممنوح للشركات الاجنبية عام ١٩٢٦[*]. وفي شباط ١٩٦٤ تأسست شركة النفط الوطنية العراقية، وبعدها خصصت لها كافة المساحات التي سحبت من الشركات الامتيازية. وكان صدور القانون رقم ٦٩ في ١ حزيران ١٩٧٢ خط البداية، حيث اممت بموجبه شركة نفط العراق بأستثناء شركتها الفرعية في البصرة، والتي اممت بدورها بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥ لتتم سيطرة هذه الشركة على كافة العمليات الاستخراجية في العراق.

لقد كان النفط دائما العامل المهم في تشكيل السياسة الخارجية العراقية والتنمية الاجتماعية والاستقرار الداخلي. ففي عقد السبعينيات، كانت السياسة النفطية وراء قوة وشعبية النظام السياسي العراقي بين الانظمة العربية.

كما كان استمرار الحرب العراقية- الايرانية من عام (١٩٨٠- ١٩٨٨) بفعل وقودها المستمدة من اموال النفط. وكانت شرارة غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠، والذي انتج حرب الخليج بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، والتي جاءت بسبب استغلال الكويت لحقل النفط العراقي الواقع على حدود البلدين المعروف ب أسم حقل الرميلة الجنوبي.

وبالرغم من العزلة السياسية والعبء الاقتصادي الناجم عن عقوبات الامم المتحدة الاقتصادية من عام (١٩٩٠- ٢٠٠٣)، الا ان النظام العراقي السابق استعاد الدعم السياسي الواسع لعدد من الدول العربية، وغير العربية، وذلك وفق برنامج النفط مقابل الغذاء (١٩٩٦- ٢٠٠٣). كما كان النفط ايضاً، العامل الرئيسي في سقوط النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣[٣].

وتتمثل اهمية النفط العراقي استراتيجياً عبر ما يلي:

١. تجمع التقديرات على ان حجم الاحتياطي العراقي المؤكد من النفط الخام يصل الى ١١٥ مليار برميل، أي ما يعادل ١١% من اجمالي الاحتياطي

العالمي في عام ٢٠٠٣[٤]. ومن ناحية اخرى ان ٥٠% من الحقول النفطية لم يجري تقويمها بعد، فضلا عن ذلك فان المنطقة الشمالية الشرقية من العراق تحمل احتياطات نفطية جديدة[٥].

٢. في الوقت الذي تقدر الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد من النفط يوميا بأكثر من ١٠ آلاف دولار خارج منطقة الخليج، ونصف هذا المبلغ في منطقة الخليج، فان الاستثمارات اللازمة لانتاج برميل واحد لا تتجاوز ٣٢٠٠ دولار في العراق[٦].

٣. ان تعدد المنافذ التصديرية للنفط العراقي، وتوفر شبكة من الانابيب والموانئ تجعل بالامكان تسويق النفط العراقي الى جميع الاسواق العالمية الرئيسية وبكلف معقولة.

كما يساهم اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على النفط المستورد خاصة من منطقة الشرق الاوسط، وبالتحديد من الخليج العربي الى مزيد من التبعية والضعف في الاقتصاد الامريكي. وبحسب الاحصاءات، فأن الولايات المتحدة الامريكية تستورد اكثر من ٥٢% من احتياجاتها النفطية. وتشير التوقعات الى ان هذا الاستهلاك يسر نحو مزيد من الارتفاع، بحيث سيصل في عام ٢٠٢٠ الى ٦٤%، وتشير التقديرات الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد استهلكت ٢٥% من الانتاج النفطي العالمي وتستهلك اكثر من نصف ما تستورده[٧].

فوضع اليد الامريكية على ثروة العراق النفطية المقدرة بـ١١٢ مليار برميل يعني التحكم بما يعادل ربع احتياطي النفط العالمي وذلك تحسباً لنقص في موارد الطاقة مما قد يعرقل المشروع الامبراطوري[٨] كما وأن عمليات المسح الشاملة التي اجرتها الولايات المتحدة الامريكية والبستها ثوب الامم المتحدة هي جزء منها التقدير الاحتياطي لكل من النفط والغاز والكبريت والفوسفات والزئبق ومواد اخرى.

وهكذا يمكن القول أن استراتيجية احتلال العراق كانت تتضمن ما يلي:-

١. السيطرة على اهم منابع النفط في الشرق الاوسط والسيطرة على خطوط نقل النفط من اسيا والخليج الى امريكا الشمالية واوربا[٩].

٢. اعادة ترتيب خارطة الخليج العربي والجزيرة العربية وايران وانشاء اقليم نفطي متصل تابع لادارة وإستراتيجية واحدة[١٠].

٣. الرغبة في الاستئثار بورقة ضغط اقتصادية وسياسية مصيرية يطلق عليها تسمية الفيتو النفطي الكوني وصولا لجعل القرن الحالي قرناً امريكياً.

لذلك كان سعي الشركات النفطية الكبرى لزج الولايات المتحدة الامريكية في حروب شرق اوسطية التي تؤججها بنار المؤامرات التي تفوح منها رائحة البترول كانت من اهم اسباب تلك الحروب هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فان تلك الشركات كانت من اشد المهتمين بالعراق وثروته النفطية، فالنفط العراقي بكمياته الهائلة تحت الارض منذ قرون، وفي غياب حكومة شرعية وبرلمان منتخب ليس من الممكن الدخول في أي صيغة تعاقدية، وبالذات عقود المشاركة المعمول بها في دول اخرى، وبموجب احكام القانون الدولي، فالقوات المحتلة غير مخولة بحق التصرف بثروات البلد المحتل[١١]. لذا عمدت القوات الامريكية بعد الاحتلال المحافظة على وزارة النفط مع كافة محتوياتها من وثائق ودراسات وخرائط للحقول المكتشفة او التي تم تقدير احتياطها النفطي ومطابقتها مع المسح الامريكي. لذا تم تأسيس المجلس الاعلى لسياسة النفط في تموز/ ٢٠٠٤ وهو المعني بالسياسة النفطية العراقية، وكانت أبرز مهامه هي ما يأتي[١٢]:-

١. التخطيط الطويل والمتوسط المدى.

٢. الاستثمارات والمشاريع الرئيسة وطرق تمويلها.

٣. العقود والاتفاقيات مع الشركات الاجنبية.

٤. سياسة تسويق النفط وتسعير المنتجات المكررة المخصصة للاستهلاك الداخلي.

وقد عمدت الادارة الامريكية من كل ذلك لتحقيق الاتي[١٣]:-

١. حصر الاستثمارات الجديدة في القطاع النفطي والموارد الاخرى للشركات النفطية.

٢. رفع قدرات الابار النفطية المنتجة فعلياً عن طريق دخول الشركات النفطية للاستثمار فيها.
٣. التحول من وجهتها في السعودية الى العراق بغية الضغط على السعودية من جهة، ولايجاد منافس للسعودية لكي يؤدي دور المنتج المتمم للمعروض النفطي المرغوب فيه من جهة اخرى.
٤. تأمين جزء مهم من الاحتياجات الامريكية للنفط بأسعار مقبولة من شأنه ان يرفع القدرة التنافسية للسلع الامريكية مستقبلاً في ظل تحرير التجارة العالمية.

ومن الجدير بالذكر ان هذه المتطلبات تم اقرارها مسبقا وشرع قانون الاستثمار الاجنبي من قبل الحكم الامريكي وليس بارادة عراقية وهي محاولة لفرض التوجهات الاقتصادية الامريكية على الحكومات العراقية مستقبلا[١٤]. ان المركز المسيطر للشركات الامريكية المتعددة الجنسيات في مجال النفط، يتيح لها الابتزاز على مستوى العالم، وهذا ما يفسر لنا التمحور الثابت والاساسي للسياسة الخارجية الامريكية حيال هذه السلطة الخاصة، وبالتالي يفسر حروب الولايات المتحدة الامريكية على البلدان النفطية في منطقة الشرق الاوسط[١٥].

ومن الملاحظ ان الفترة التي اعقبت الاحتلال، جهضت وبصورة سريعة السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التي بلورتها الاوامر والقرارات التي اصدرها حاكم العراق المحتل . وكبديل لذلك تم تقديم استراتيجية اقتصادية جديدة كجزء من استراتيجية الفوز في الحرب على العراق، التي لم توفر شيئا جديدا، ولذلك فشلت دون ان يلتفت اليها الرأي العام ، وبعد ذلك اصدرت الحكومة استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥- ٢٠٠٨) التي لم تكن اكثر من ميزانية مالية سنوية عامة تغطي فترة ثلاث سنوات ، وفي اوائل عام ٢٠٠٧، اصدرت الحكومة استراتيجية الامن الوطني (٢٠٠٧- ٢٠١٠) بهدف معالجة الوضع الداخلي لكنها تحولت لمجموعة من الافكار غير المتجانسة سياسيا" وامنيا" واقتصاديا" واجتماعيا" وثقافيا"[١٦].

ومن الجدير بالذكر هنا ان سلطات الاحتلال تدفع باتجاه زيادة الانتاج لغرض زيادة الايرادات وصولاً لتخفيض مساهماتها المالية، وهو امر لا يخدم مصلحة العراق واستقراره الامني. اما اسلوب تطوير الحقول وزيادة الطاقة الانتاجية والتصديرية للعراق، فهو امر تقرره الحكومة بما ينسجم مع حجم الاستثمارات التي ستتطلبها عملية التنمية ولابد من زيادة سريعة في الكميات المنتجة والمصدرة، الأمر الذي سيؤدي لاستثمارات كبيرة لشركات اجنبية[١٧].

والمظهر الاخر لفشل السياسة الاقتصادية يتمثل في سوء استخدام الايرادات النفطية والاجراءات الاقتصادية الوحيدة الجانب المتخذة من قبل حكومة كردستان حيث يكون من الضرورة القصوى ادراك ان الحكومة الفدرالية يجب ان لا تتجاوز اهمية الرؤيا الوطنية والاستراتيجية الاقتصادية والسياسات الاقتصادية الكلية. ويختلف هذا الموضوع عن استخدام الميزانية السنوية الفدرالية المبررة دستورياً، التي تكون ادارتها مفضلة. إذ أن وحدة الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية الكلية ضرورية لضمان التقدم الاقتصادي الشامل والوحدة السياسية للعراق[١٨].

لقد اظهرت التجربة العراقية الصعبة، ان التسرع في زيادة الايرادات النفطية الى اقصاها وانفاقها الزائد دون توجيه واضح لرؤيا وطنية، ودون تعريف جيد لاستراتيجية اقتصادية، وتطبيق لسياسات مؤسسيه قد قلل من فرص التقدم الحقيقي، وكان سوء استخدام قوة النفط والانتفاع منه، وتوزيع الايرادات النفطية السيئ قد غذى جذور عدم الاستقرار السياسي في العراق[١٩].

لذلك، ينبغي لاستراتيجية الاستقرار والتقدم الضرورية للعراق ان تعد قوة النفط العامل الاستراتيجي في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي المستمر، والاستقرار السياسي والاحتياجات الاجتماعية. ومن هنا يجب اهمال تحديد اسبقيات اهداف وسياسات البلدان. فعندما نتعامل مع عدم الاستقرار في المنطقة وتراجع اقتصادها النسبي يجب ان يؤكد التحليل الاهمية القصوى لقوة النفط[*] اذ ان اتجاهات القوى الفاعلة (مؤقتاً) هي في خدمة توسيع راس المال الاجنبي بشكل عام، ويكاد يكون دون تحفظ، وهو ما يحمل مخاطرة في المستقبل.

ولتحقيق التوازن المنشود بين النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي يجب الاتجاه الى اقرار ما يأتي[٢٠]:-

١. ان تقاد السياسة النفطية برؤيا وطنية مستقبلية واستراتيجية وسياسات اقتصادية تهدف بشكل رئيسي زيادة النمو الاقتصادي والتشغيل المستند لتوسيع الطاقات الانتاجية الصناعية غير النفطية، والتنمية البشرية واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص.
٢. تخصيص الايرادات النفطية من قبل الحكومة المركزية وبصورة رئيسية لتمويل مشاريع البنية الاساسية العامة، والخدمات الاجتماعية والاساسية والمرافق العامة في اطار خطة تنمية وطنية وفق معايير الاسبقية في تخصيص الايرادات النفطية فيها من قبل المناطق الفدرالية.
٣. صياغة السياسات الاقتصادية المالية والنقدية لزيادة الاستثمار وترويج فعاليات القطاع الخاص الوطني لتحقيق نمو اقتصادي مستقر وتحسين مستويات المعيشة ودعم التوزيع العادل للمنافع بين العامة.
٤. فك الاشتباك الحاصل بين الحكومة المركزية وحكومة اقليم كردستان ، ازاء الابتزاز الذي يستخدم ضد الحكومة المركزية ، بشكل سياسي واقتصادي .

ثانيا: الدورالامريكي وتنامي العنف

منذ دخول قوات الاحتلال للعراق في العام ٢٠٠٣، شهدت البيئة الداخلية للعراق نمطاً كثيفاً من المتغيرات. وعلى الرغم من ان هذه البيئة لم تدخل طور التعريف الاستراتيجي الجديد، فان عناصر الوهن وغياب اليقين قد تكثفت في سماء العراق والمنطقة وبات من الضروري العمل على بناء مقاربة جديدة لقضية الاستقرار في العراق، مقاربة تلحظ العناصر المتغيرة وتلك السائرة على طريق التحول، ولا تقفز على المعطيات البنيوية للمعضلة.

ففي الايام الاولى للاحتلال، سرحت قوات الاحتلال كلاً من قوات الشرطة والأمن، تاركة المدن العراقية عرضة للنهب والحرائق المتعمدة فيما وقفت قواته تتفرج عليها دون تدخل، وقد هوجمت ١٧ وزارة، بما في ذلك وزارات التعليم والصحة والثقافة والتجارة، ولم تحم قوات التحالف سوى وزارة النفط[٢١]. وفي

ايـار/ ٢٠٠٣ اقـدم التحـالف علـى خطـوة لحـل الجـيش، والغـاء جميـع تعويضـات العسـكريين، فحـرم ٤٠٠,٠٠٠ عائلـة مـن سـبل عيشـهم الاساسـي. وادى تطبيـق قـرار اجتثـاث البعـث الراديكـالي الـى الـتخلص مـن ٣٠٠,٠٠٠ عضـو فـي الحـزب الحـاكم القـديم. فـأخرج ذلـك العديـد مـن افضـل الكفـاءات مـن خدمـة الحكومـة، ووجـه ضـربة قاصمة لما ما تبقى من جهاز الدولة القديم(٢٢).

وفـي غيـاب ايـة سـلطة مدنيـة، بـدأت السـرقات واعمـال الخطـف وجـرائم القتـل وتصـفية الحسـابات مـع النظـام السـابق، فشـاعت الفوضـى فـي الاحيـاء، واقتنـى كثيـر مـن النـاس السـلاح ليـدافعوا عـن انفسـهم. وقـد أبـدت قيـادة التحـالف عـدم اكتـراث غريـب لمـا يحـدث فـي العـراق. اذ قـال وزيـر الـدفاع الامريكـي الاسـبق رامسـفيلد فـي مـؤتمر صـحفي فـي ١١/ نيسـان/ ٢٠٠٣ "الفوضـى يمكـن ان تحـدث"، مسـتخفاً بالوضع السيء للعراق(٢٣).

لقـد عـانى الوضـع الامنـي فـي العـراق بعـد الاحـتلال ترديـاً واضـحاً، ورغـم المحـاولات الحثيثـة لقـوات الامـن للسـيطرة علـى الوضـع الامنـي، الا ان تلـك المحـاولات كانـت تتعثـر دومـا بعمليـات مسـلحة تهـدد الاسـتقرار فـي العـراق. السـؤال هنـا: مـا دور القـوات الامريكيـة فـي الملـف الامنـي الـذي ظلـت متمسـكة بـه مـدة طويلة؟

فـي هـذا الصـدد رأيـان يشـار اليهمـا: الاول يـرى ان القـوات الامريكيـة كانـت مسـاهمة بدرجـة كبيـرة فـي حالـة عـدم الاسـتقرار الامنـي فـي العـراق، وهـي مسـؤولة عـن عمليـات التفجيـر اليوميـة علـى اعتبـار ان عـدم الاسـتقرار سـيتيح لهـا البقـاء فـي العـراق فتـرة اطـول، ومـن ثـم إن رحيلهـا سـيترك الملـف الامنـي بيـد العـراقيين وقـد يفضي ذلك لتحسين الامن تدريجيا(٢٤).

ان العـراق لـم يعـرف قبـل الاحـتلال عمليـات السـيارات المفخخـة او الاعتـداءات علـى اماكن العبـادة. ولـم يكـن السـلاح مشـاعاً بهـذه الطريقـة، ولـم تكـن فـي الدولـة عشـرات المليشـيات، ولكـل منهـا قـوائم بأعـدائها مـن الجهـات الاخـرى. لـم يشـهد العـراق فـي كـل تاريخـه ان قتـل شـخص شخصـاً اخـر بسـبب عرقـه او طائفتـة.

ان معظم العراقيين يؤكدون ان ما يجري من جرائم الامن هو من نتاج الاحتلال ومن جاء مع الاحتلال. فلم تكن مثل هذه الثقافة سائدة من قبل[٢٥].

ان غياب اجهزة الدولة ومؤسساتها الامنية. وايغال قوات الاحتلال في استخدام العنف وبشكل واسع ضد المدنيين، اديا الى تغيب فكرة الدفاع عن الذات، وبروز فكرة الاستحواذ على النفوذ والمصالح غير المشروعة. ولم يكن امام المواطن في الدفاع عن نفسه وحماية عائلته سوى الاحتكام الى السلاح وممارسة الحق غير المؤطر بالقوانين في دفع الاذى عنه، وبشكل خاص في مواجهة هجمات مجموعات مسلحة (ميليشيات) عرفت في العراق بفرق الموت التي تمارس التعذيب والقتل على اساس طائفي ضد المواطنين، واخرى في مواجهة الشركات الامنية الخاصة التي ارتكبت هي الاخرى جرائم قتل وارهاب لا حدود لها خلال السنوات الماضية ضد المواطنين دون أي مساءلة قانونية لاعمالها[٢٦].

وقد اشارت المجموعة الدولية للازمات الى ان الولايات المتحدة الامريكية قد اشعلت شرارة العنف وهي التي تمده بالوقود وتحتويه في الوقت نفسه . إذ كان من المفترض ان وجود اعداد كبيرة من القوات الدولية المسلحة والمدربة يتناقض مع حالة الفراغ الامني التي سادت البلاد في البداية ومن ثم حالة الفوضى الامنية التي انتشرت في اكثر من محافظة[٢٧].

وفي هذا الصدد فأن اخطر ما ارتكبته قوات الاحتلال هي انها حولت وحدات الجيش العراقي المنشأة حديثاً من جيش يفترض ان يدافع عن حدود البلاد وضد التهديدات الخارجية الى جيش يوجه بنادقه الى صدور ابناء البلاد، مستعيناً بقوى خارجية وممارسة ابشع السبل. وقد حولت وحدات الشرطة المنشاة حديثاً لحفظ امن المواطنين الى وحدات ارهابية تقتل وتعتقل كيفما تشاء بصورة عشوائية[٢٨].

ان سلوك الابادة لا يقتصر على استخدام المحتل للسلاح في القتل، وفي اشاعة الفوضى والاضراب بين المواطنين، بل عبر اشاعة الحرب الداخلية، التي تعبر عن اهداف المحتل وتجسدها، فقد اضحى العنف، واخبار القتل الجماعي،

ثم وجود الجثث المجهولة التي ترمي في اطراف المدن، وحتى في ساحاتها العامة مشهداً يومياً متكرراً[٢٩]. فماذا نسمي التمثيل بجثث القتلى ورميها في الشوارع لتنهشها الكلاب؟ وتحت أي وصف نفسر قيام الجنود الامريكيين بالتقاط الصور لهذه الجثث؟

ويتعدى مفهوم الابادة الى ابادة النخب المتعلمة والمثقفة والتي تشكل العمود الفقري للدولة العراقية ويستند اليها المجتمع ومنظماته الفكرية والسياسية، واضحى العراق شيئاً اقرب الى الجحيم بالنسبة الى من يعيشون فيه، اذ ادى التدمير الخلاق الذي تمارسه الولايات المتحدة في جوانب المجتمع كافة، لهجرة واسعة للاساتذة والاكاديميين والكوادر الفنية، والى تجريد العراق من ثقافة الطبقة المتوسطة مما يترتب عليه انهيار القيم الاجتماعية على الاصعدة كلها، هذا الى جانب حرمان العراق من اكثر من اربعة ملايين مواطن، واكثرهم من سن العمل والدراسة من التواجد على الاراضي العراقية والمساهمة في بناء وطنهم، وذلك بالهجرة الى دول الجوار، والى اقطار العالم المختلفة[٣٠].

مما تقدم فان هذا الاستنتاج يدعم فرضية التعمد الامريكي في ابقاء الاعمال المسلحة ضمن حدود مسيطر عليها كوسيلة ضغط على الفرقاء السياسيين ولابقاء الدولة العراقية والمجتمع في حاجة مستمرة لابقاء الوجود العسكري الاجنبي وهذه الفكرة تنسجم مع الطروحات التي اعتبرت الوجود العسكري الامريكي خاصة هو اساس المشكلة في العراق وان الانسحاب الامريكي سيساعد في حل المشكلة اذ ستتراجع المسالة الطائفية لدرجة يمكن السيطرة عليها[٣١].

أما الرأي الثاني، يرى ان القوات الامريكية كانت في احيان كثيرة صمام امان لصالح حفظ الامن في اكثر المدن العراقية لاسيما عندما قامت هذه القوات بمنع القوات العراقية من سوء استغلال سلطاتها، كما وقفت بوجه الجماعات المسلحة على اختلاف انتماءاتها اثناء هجماتها على مناطق معينة بعد تفجيرات سامراء ٢٠٠٦ ومنعت بذلك اعمال ابادة جماعية كان يمكن ان تحدث في مناطق متعددة من بغداد وبقية المحافظات[٣٢].

لقد كان لفراغ القوة الذي عاشته البلاد اثر قرارات سلطة الاحتلال بحل الجيش السابق والاجهزة الامنية دافعاً شجع على البحث عن بدائل محلية لقوة الدولة تقوم على اسس مختلفة طائفية او عرقية او قبلية او شخصية، واصبح لهذه البدائل رموزها ومصيرها وكياناتها التي تضاهي كيان الدولة وقوته ولعل الاخير رهيناً لديها ولمشيئتها[٣٣]. وهذا ما تم تأشيره بعد ان فوجئ الوسط العراقي بقرار مجلس الحكم الاستعانة بمليشيات تابعة لخمس من القوى السياسية المشاركة في مجلس الحكم بمهام الامن في المناطق التي تشهد اضطرابا نسبيا[٣٤]. وكان ذلك من خلال وجود الكثير من الميليشيات والجماعات المسلحة التي كانت اذرعا للعديد من الواجهات السياسية والحزبية، والتي من خلالها ارادت ان تفرض ارادتها على القوى الاخرى ومحاولة لوي ذراعها واخضاعها لرغباتها غير المشروعة[٣٥].

اصبح العنف الطائفي سبباً رئيسياً للنزوح، خصوصاً في بغداد، وبينت المفوضية السامية للامم المتحدة ان العنف الطائفي ادى لنزوح ما لا يقل عن ٧٣٠,٠٠٠ مواطن عراقي بعد الهجمات في سامراء شباط/ ٢٠٠٦ واذار/ ٢٠٠٧. ويعتبر العراقيون مهددين بسبب انتمائهم الديني او معتقدهم، اذ هاجمت المليشيات الطائفية والمجموعات المسلحة دور العبادة، والاسواق والقوى المعادية، كما ويزداد استهداف الاحياء المختلطة بشكل كبير[٣٦].

وقد ارتبط ذلك بتعدد مراكز القوى في البلاد بأختلاف طبيعتها سواء اكانت قوى دينية ام مذهبية ام عرقية وتحويلها الى ثقوب سوداء تبتلع مركز جذب القوة المفترض في المركز والعاصمة. وقد سعت مراكز القوى الناشئة الى ديمومة وجودها المادي على الارض من خلال تأسيس بؤر مسلحة ترتبط بها مادياً ومعنوياً وادت تلك البؤر المسلحة ادواراً مختلفة ليس على صعيد الصراع فيما بينها لتثبيت حدود السلطة والنفوذ في بعض المحافظات العراقية فحسب وانما في تحدي سلطة الدولة عندما بدأت مشروعها لفرض القانون في تلك المحافظات[٣٧].

فكانت النتيجة مئات الالاف من القتلى والجرحى من المدنيين العزل وجيوشاً من الارامل قدرتها بعض المصادر بمليون ارملة وجيوش اخرى من الايتام قدرتها ذات المصادر بأربع ملايين يتيم(٣٨). ان الانفلات الامني الذي عاشته البلاد طوال سنوات، ولا سيما خلال المدة ٢٠٠٥- ٢٠٠٧، تمثل اسوأ الايام التي عاشها العراق منذ تأسيس الدولة، الامر الذي جعل الحكومة العراقية تركز في جهودها في سبيل التصدي لجميع المظاهر المسلحة وحصر السلاح بيد اجهزة الدولة، وبدأت خطتها الامنية منذ شباط/ ٢٠٠٦، واتخذت عدة خطوات ناجحة في طريق حل المليشيات وانهاء المظاهر المسلحة غير القانونية التي اسهمت في ازدياد حدة التوتر في العراق، وقادته الى عدم الاستقرار السياسي. ان حل المليشيات او إدماجها على الاقل وفقاً لما جاء في القرار ٩١ هو العامل الاول في سبيل حصر السلاح بيد الدولة، وفرض سيادة القانون، على ان يشمل ذلك الحل او الادماج جميع المليشيات والجماعات المسلحة وبكافة تكويناتها ولاسيما التي لا زالت تصر على حمل السلاح(٣٩).

ان مأساة العراق هي حالة الانقسام الطائفي والاثني التي اخذت تهدد السلم الاهلي والانزلاق نحو حرب اهلية. فالحرب الاهلية لا يخطط لها بقدر ما تنزلق لها مكونات الشعب الواحد. فالتمسك بلعبة المحاصصة الطائفية والعرقية والسعي لتكريسها في المؤسسات الحكومية سوف يزرع بذور مشكلات امنية وسياسية خطيرة على مستقبل العراق وقد تدفع لحرب اهلية. خصوصاً ان الفكرة التي تقف وراء هذا النهج ليست صحيحة بالمرة وهي تمثيل الخصوصيات العراقية سياسياً لان ذلك يعد مقدمة لبناء الجدار الفاصل بينهما لانها ليست خصوصيات سياسية صرفة فأن التلاعب بها مع ادراك اختلافاتها عن التجارب الاخرى سيحولها الى قنبلة موقوتة داخل الجسد العراقي الواحد(٤٠).

وقد اسهم هذا الانقسام في تدعيم الرؤى التي تنادي بتقسيم العراق الى مناطق ذات خصوصية طائفية وعرفية متباينة، وفي هذا الاطار كتب نعوم ليفي مقالا نشرته صحيفة لوس انجلس تايمز تحت عنوان "مجلس الشيوخ يعتمد سياسته لخلق عراق على الطراز البلقاني"(٤١).

اذ تتفق معظم اراء صناع الرأي والقرار الامريكان على ان العودة لنظام مركزي كما كان وضع العراق قبل الاحتلال عام ٢٠٠٣ امر لا يمكن حدوثه او القبول به لاسباب عديدة، ولذلك فهم يطرحون اشكالا عديدة لشكل الدولة المقبل او شكل النظام السياسي في العراق يتراوح بين الكونفدرالية الى الفدرالية الى التقسيم على اساس ولايات ثلاثة شمالية ووسطى وجنوبية. وهذا ما جاء به مشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، والذي يهدف الى اضعاف العراق عبر انشاء امارات الطوائف والتي ستبقى متحاربة لزمن طويل(٤٢).

فالضرب على وتر الاقليات في العراق موضوع خطير جدا في كل آن، خاصة في الحقبة الراهنة التي يمر بها العراق حاليا والجهد التفتيتي الذي نشهده اليوم لدولة العراق.

ان المتتبع للوضع العراقي لا يستطيع ان يستنتج الا فكرة تقسيم العراق الى دويلات صغيرة هزيلة تتأثر في سياستها الداخلية والخارجية بالدول المحيطة بها، ومن الجدير بالذكر ان العلاقات بين هذه الدويلات ستكون متأزمة باستمرار لا بسبب تقسيمها على اسس طائفية وعرقية فحسب بل بسبب الخلافات التي ستنشب بينها على الحدود ومناطق معينة او على تقاسم الموارد والثروات وهي خلافات قد تجرها حتى الى حروب بينها مدعومة من دول الجوار(٤٣).

ان سيناريو تقسيم العراق تحقق عبر ترجيح منحنى الاحتلال للاستثمار السلبي للواقع الإثني والتركيبة المجتمعية للعراق(٤٤). بدأ من طريقة تشكيل مجلس الحكم والفلسفة المؤطرة لقانون ادارة الدولة العراقية وصولا لاقرار، وقد نشهد اطرافاً عراقية ستطالب بالحماية الدولية والتدخل الدولي، وهو ما يعني عودة امريكية بدعاوى جديدة، تلبية لنداءات عراقية ولمهمات انسانية بدعوى المحافظة على الداخل العراقي والأمن الاقليمي والدولي على حد سواء(٤٥).

ثالثا:الدور الاقليمي في ظل الوجود الامريكي في العراق بعد ٢٠٠٣

لم يكن الدور الدولي ممثلا" بالولايات المتحدة الامريكية المؤثر الوحيد في الاستقرار السياسي للعراق ، اذ كان لكل من تركيا وايران دورا" فاعلا" في ذلك الاستقراروالبيئة الداخلية للعراق بعد عام ٢٠٠٣.

اولاً: الدور التركي

نجحت تركيا بعد عام ٢٠٠٣، في ان تكون عنصراً فاعلاً في العراق مستفيدة من الفراغ الناجم عن ضعف الموقف العربي من جانب ورغبة بعض الاطراف العربية في جذب تركيا ضمن دائرة علاقتها الخارجية للاستفادة من مزاياه تلك العلاقة منها على سبيل المثال مواجهة بعض الاطراف الاقليمية الاخرى المتنامية في المنطقة. لذا تحاول تركيا ان تحتل، وفق هذا التصور، موقعاً متميزاً في الترتيبات الاقليمية الجارية في المنطقة، مستندة على عناصر قوتها وموقعها الجغرافي/السياسي، وثروتها المائية وقوتها العسكرية بالاضافة الى سعيها لتسويق انموذجها بوصفها دولة ديمقراطية وعلمانية في المنطقة، مما يهيء لها امكانية ان تصبح بوابة عبور وجسر تواصل ما بين العالمين العربي والغربي.(٤٦)

وضمن تلك التوجهات، جاءت الاستراتيجية التركية تجاه العراق منذ عام ٢٠٠٣، وتحديداً قبل التدخل العسكري الغربي في العراق، اذ تمثل بالامتناع عن التعاون المطلوب مع الولايات المتحدة الامريكية تمهيداً لاحتلاله في اذار ٢٠٠٣، حينما رفض البرلمان التركي نشر القوات الامريكية على الاراضي التركية، ثم تبع ذلك مواقف تركية عديدة تداخلت وتراكمت مع مرور الوقت لتشكل استراتيجية جديدة تستند عليها في التعامل السياسي مع القضايا التي استجدت على الساحة السياسية العراقية. كما انها اعتمدت على القوة الناعمة اكثر منها على القوة العسكرية.

ان وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم منذ عام ٢٠٠٢ وحتى الان، أحدث تحولاً كبيراً في الدور التركي في التوجه نحو محيطها الجغرافي وتأريخها العثماني، لذلك فان صناع القرار السياسي التركي الحالي يتطلعون الى ان تتبنى تركيا سياسة خارجية مبنية على مبادئ استراتيجية قائمة على اساس مبدأ (العمق الاستراتيجي)، وهو المبدأ الذي نادى به رئيس الوزراء التركي "احمد داود اوغلو"، الذي وضع تصوراته حول رؤية

استراتيجية تركية جديدة لسياسة خارجية تستند الى المكانة الجديدة لتركيا واستغلال المتغيرات الدولية بما يتناسب والواقع الجديد من خلال بناء علاقات ايجابية مع جميع دول العالم سواء في اسيا او افريقيا او امريكا اللاتينية او اوروبا.(٤٧)

هذا المبدأ يدعو لانتهاج استراتيجية فعالة ومؤثرة في جميع القضايا على الساحة العراقية، وذلك من خلال القوة الناعمة والانفتاح مع العراق لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي، إذ يمكن القول ان هنالك في تركيا سياسة خارجية جديدة يمكن ان تتحول الى مشروع تركي للشرق الاوسط بشكل عام.(٤٨)

هذا الدور التركي النشط بأبعاده المتعددة ابرز الطابع البراغماتي للسياسة التركية وتركيزها على تحقيق المصالح الوطنية، وفقا لحسابات قصيرة الأمد، وأخرى تؤكد تحول السياسة الخارجية نحو العراق في إطار استعادة تركيا لارثها الحضاري الاسلامي تحت قيادة حزب ذي مرجعية إسلامية، وثالثة تؤكد استمرار التوجه الغربي لتركيا وأدوارها بالوكالة في المنطقة مع ارتباط نشاط تركيا بمساعيها لزيادة أهميتها الاستراتيجية لتعزيز فرص انضمامها للاتحاد الأوروبي.

ولعل الاستراتيجية التركية في العراق خير برهان على التطبيق الفعلي لتلك الاستراتيجية على ارض الواقع، فمما لا شك فيه ان الاستراتيجية التركية حيال العراق نشطت بشكل ملحوظ خلال السنوات التي تلت عام ٢٠٠٣، وجاء ضمن التوجه التركي الجديد نحو الشرق الاوسط بشكل عام، خاصة بعد الاخفاقات التي شهدتها السياسة التركية في المنطقة وغياب الفاعلين الدوليين الاخرين لعل ابرزها روسيا واوربا هذه المتغيرات وغيرها اسهمت في ان تمارس تركيا نشاطها السياسي والاقتصادي بل وحتى الامني في المنطقة على اساس ان اي تغييرات او تطورات تشهدها منطقة الشرق الاوسط فانها تؤثر بشكل مباشر على مصالح تركيا فضلا عن تاثيرها على القوى الاقليمية والدولية الاخرى.(٤٩)

لقد أثرت التطورات التي شهدها العراق في الدور التركية والتي دفعت بتحول وتغيير المواقف التركية حيال الاحداث التي شهدها العراق، إذ تنوعت المواقف التركية واختلفت من حالة لأُخرى على نحو دفع بعض الإتجاهات للحديث عن "الميكافيلية

التركية" في التعامُل مع الاحداث المستجدة على الساحة العراقية، إذ أن المصالح التركية المُتغيرة أفضت إلى مواقف مُتباينة.(٥٠) ومع ذلك فإستقراء طبيعة المقاربة التركية إزاء العراق تكشف أنها تأسست على فرضيتين أساسيتين مرتبطتين ببعضهما البعض، أولها: أن التطورات السياسية تُشير الى أنه لا مفر من التغيير بما يدفع إلى التكيُف مع هذا التغيير وليس مقاومته، وثانيهما: أن التكيُف التركي مع هذه الأحداث بالصورة الملائمة من شأنه أن يُعظم مصالح تركيا في العراق، وخاصة في اقليم كردستان، على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني.

والواقع يشير الى ان الاستراتيجية المتبعة من قبل تركيا في تعاملها مع العراق جعلت العلاقات تسير، منذ عام ٢٠٠٣، في مسارات ايجابية تتوافق مع المصالح السياسية والاقتصادية لكلا البلدين لا سيما وان الدولتين تربطهما روابط واواصر تاريخية كبيرة اثرت بشكل او باخر على الدور الامريكي في العراق.(٥١)

يمكن تلمس الاستراتيجية التركية حيال العراق من خلال مواقف عديدة تداخلت وتراكمت مع الوقت لتشكل بمجموعها المرتكزات التي اعتمدت عليها في تعاملها مع الملف العراقي وهي(٥٢)

١. السعي لاقامة علاقات وطيدة مع العديد من الشخصيات السياسية العراقية الفاعلة على الساحة العراقية والتي لها تاثير في عملية صنع القرار السياسي العراقي بمن فيها الاحزاب والشخصيات الكردية.
٢. الابتعاد عن سياسية التدخل في الشأن العراقي الداخلي ولاسيما التدخل ازاء المشكلات الناجمة عن التنوع الاثني والعرقي، وخاصة قضية التركمان في كركوك.
٣. تقوية العلاقات التركية مع دول الجوار العراقي وذلك من اجل ان يكون له دور فعال ومؤثر في حلحلة الازمات سواء كانت متعلقة بالعراق او الشرق الاوسط.
٤. اتباع استراتيجية قائمة على مبدأ الاضطلاع بدور أمني كبير في العراق دون الاقتصار فقط على الاهتمام بالجانب الامني في اقليم كردستان ومحافظة كركوك، لحماية مصالحها في تلك المناطق، خصوصاً بعدما

تبين ان اعتبارات وطنية تحرك هؤلاء التركمان وان التركيز الاستثنائي على "جبهة التركمان في العراق" لم يكن في محله مطلقاً.

٥. تعزيز العلاقات السياسية مع العراق من اجل انفتاح سياسي اوسع بما يتناسب مع الوضع الجديد في العراق كان حصيلتها ظهور استعداد تركي لقبول الصيغة الفيدرالية للعراق.(٥٣)

ثانياً:- الدور الايراني في العراق

يمكن القول أن فترة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق كانت فترة التطبيق العملي لكافة الاهداف والاستراتيجيات التي رسمها قادة صنع القرار السياسي في ايران، اذ تعد ايران المستفيد الأول من الاحتلال الامريكي للعراق، وإسقاط نظامه، وخلال النصف الأول من عمر الاحتلال الامريكي للعراق استطاع النظام الإيراني من خلال أجهزة مخابراته من بسط نفوذه داخل العراق من خلال بعض عناصر المعارضة العراقية التي كانت موجودة داخل ايران.(٥٤)

ورغم اتفاق إيران والولايات المتحدة علي مصلحة استراتيجية واحدة وهي إسقاط النظام العراقي والتزامها بالحياد الايجابي في الأشهر الأولى من عمر الاحتلال، وتأكيدها على أن الحرب التي تدور على حدودها الغربية حرب بين أعدائها، لكنه وبعد نجاح الاحتلال وإسقاط النظام بدأت ملامح التدخل الايراني في العراق واضحة مستندة في ذلك الي العامل المذهبي والآرث الاجتماعي والتاريخي والعامل الجغرافي، إضافة الى مستجدات الساحة العراقية في حينه وعلى رأسها الفراغ الاستراتيجي والسياسي، وكان من الطبيعي من أن يؤدي هذا إلى إثارة المخاوف لدى ايران من أن يكون للاحتلال تأثير على المصالح الايرانية بشكل عام وفى العراق على نحو خاص، وفي هذا الاطار وضعت ايران أولوية لمنع حدوث ما يلي:-(٥٥)

١- تشكيل حكومة مستقرة بعد الاحتلال تكون موالية للولايات المتحدة ومعادية لإيران، يمكن استخدامها كقاعدة انطلاق امريكية لتهديد ايران، وبالتالي يصبح العمل الايراني على عدم ظهور حكومة في العراق على هذا النحو أمر حيوي للمصالح الإيرانية.

٢- الحرص الايراني على إيجاد حكومة مركزية قوية في بغداد تمنع حدوث فوضي يمكن أن تصل الى إيران، وكذلك منع حدوث عملية انفصال لأي اقليم عراقي خاصة اقليم كردستان الذي من شأنه أن يؤثر على وضع الاقلية الكردية في ايران، ويشجعهم على تصعيد مطالبهم السياسية ضد الدولة الايرانية.

كما لعبت ايران في المراحل الاخيرة من عمر الاحتلال دوراً مهماً في صياغة الخروج الامريكي من العراق، من خلال ممارسة ضغوط (ضمنياً) على الجانب العراقي بخصوص الاتفاقية الامنية التي اعلنت الولايات المتحدة توقيعها مع الطرف العراقي ضمن مقررات الانسحاب، وذلك من خلال تأكيد ايران على ضرورة تقييد النطاق الجغرافي لحصانة تلك القوات، والتأكيد على عدم استخدامها للاعتداء على اية دولة من دول الجوار، حيث حرصت الإدارة الامريكية على فرض المعاهدة الاستراتيجية والاتفاقية الأمنية على العراق لتؤسس لمرحلة جديدة من السيطرة الأمريكية على العراق، فكان منطقيا أن تلجأ الإدارة الأمريكية إلى ممارسة كل أنواع الضغوط لفرض المعاهدة والاتفاقية على النحو الذى كانت تريده، وكما جاء في وثيقة مشروع إعلان المبادئ الذى تحدث عن "علاقة طويلة المدى بين العراق والولايات المتحدة"، ونظراً لإدراك الإدارة الأمريكية أهمية توقيع هذه الاتفاقية بكل ما تعنيه من مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية للولايات المتحدة، فقد اضطرت إلى الاستجابة لعدد من مطالب التعديل التي تقدمت بها الحكومة العراقية، فعلاوة على ما تمثله عملية التوقيع من مكسب للإدارة الأمريكية الحريصة على الترويج لها كنصر كبير يجب الاحتفاء به، فإن الاتفاقية تحقق للولايات المتحدة عدد من المكاسب الاستراتيجية الأساسية، هي توظيف العراق كقاعدة أمنية لمواجهة التهديدات الحالية والمحتملة للأمن الأمريكي.(٥٦)

ساعد الانسحاب الامريكي من العراق على إتاحة المجال لإيران للتحرك بمزيد من الحرية في الداخل العراقي، كما تواكب هذا الانسحاب مع المتغيرات الاقليمية المهمة، والمتمثلة في ثورات الربيع العربي وما أفرزته من تحدي اساسي لإيران، ومع تأزم هذا الوضع ووصول الربيع العربي الى سوريا – العقدة

الاساسية لخارطة الطريق نحو تنفيذ الاستراتيجية الإيرانية، تبدلت بعض المعطيات الايرانية فيما يتعلق بالعراق دون أن يؤثر ذلك على اهميته في المشروع الايراني، بل أن بعض المحللين قد أشاروا الى تضاعف اهمية العراق الأن بالنسبة لإيران أكثر من ذي قبل، خاصة مع تحول الوضع السوري تدريجياً إلى ما يشبه الحرب الأهلية، ووصول الاستقطابات الاقليمية والدولية حيال سوريا الى أعلي مستوي لها.(٥٧)

وعليه يتضح مما سبق ان الدورين التركي والايراني كانا ولا يزال لهما دورمهم في التاثير على الدور الامريكي في العراق من خلال مشاريع واستراتيجيات كلُ منهما لتحقيق مصالحهما في العراق.

الخاتمة

يعد المتغير الامريكي في العراق هو الاكثر بروزاً في منظومة متغيرات الامن العراقي، مما افرز عدد من الأرهاصات تمثلت فيما يلي:-

١. انتشار قوات امريكية عسكرية في العراق وذلك لاول مرة على الاطلاق في تاريخ العراق اولاً والمنطقة ككل ثانياً، مما سيساعد على اعادة ترتيب الانتشار العسكري الامريكي في الساحة الاقليمية والساحة الدولية.
٢. يؤشر المتغير الامريكي في العراق في قيام اول دولة فدرالية متعددة القوميات في المنطقة.
٣. كان للمتغير الامريكي دوراً بارزاً في استحداث نماذج سياسية في العراق ستشكل موضع تقاطب اقليمي، والتي قد تحظى بدعم البعض ومعارضة البعض الاخر، مما سيكون لهذا التقاطب اثر مباشر على معادلة الامن في المنطقة ككل.
٤. للمتغير الامريكي في العراق الدور البارز في تحول العراق الى منتج نفطي خارج منظمة الاوبك او غير مقيدة بصورة كبيرة بسياستها.
٥. استكمال مهمة التغيرات التي بدأتها الولايات المتحدة الامريكية في العراق.
٦. توسيع نطاق مهمة التغيير لتشمل المنطقة التي ينتمي اليها العراق دون فرز او تمييز بين اطرافها ومحاورها ليتسنى بذلك للخصوم والحلفاء في الخضوع لاختبار المرحلة القادمة.

وانطلاقا من التجربة العراقية سيكون العراق نقطة الانطلاق للكثير من التغيرات الاساسية في المنطقة وصولاً لتثبيت دعائم الهيمنة الامريكية، وذلك عبر تدخلها في طبيعة وهيكل ومؤسسات الكثير من دول المنطقة بل ومن المرجح انها ستتدخل ايضاً في علاقات تلك الدول فيما بينها من ناحية، وعلاقاتها مع باقي دول العالم من ناحية اخرى.

وتبعاً لذلك ففي الوقت الذي تصورت فيه معظم دول العالم ان ازالة النظام العراقي السابق سيؤدي لاستقرار المنطقة ونشر الديمقراطية فيها، الا ان حالة الانفلات الامني في العراق تجعله احد مصادر التهديد المحتملة والكامنة

للمنطقة ككل مما قد تؤدي بالمنطقة لأرض خصبة لتحصين بؤر الارهاب اقليمياً ودولياً.

لقد حطم الاحتلال دولة باكملها واخذ يبني مكانها اخرى بطروحات تخدم أمن الولايات المتحدة ومصالحها، فهي بعد الاحتلال سترسم وتحدد علاقة العراق بالقوى الاقليمية والدولية والتحكم بمفاصل القرار السياسي الخارجي، فالاحتلال اوجب استحقاقات على حكومات العراق المتعاقبة ووضع خطوط حمراء لعلاقات العراق الخارجية وبصورة لا يمكن تجاوزها مستقبلاً من أي حكومة وطنية، مما انعكس ذلك على مجمل العملية السياسية التي اجرت في العراق اولاً وعلى استقرار العراق ثانياً، وعند ذلك اصبح العراق ضعيفاً مشتت اثنياً ومذهبياً وطائفياً وبالتالي لن تكون اعادة بناء العراق واشاعة الامن والاستقرار في المستقبل الموعود هبة او هدية بل ستكون على حساب تنازلات سوف تفرض عليه.

وهذه القناعة لا تلغي الاعتراف بين الحين والاخر بأن الاستقرار الحاصل في العراق خصوصا على المستوى الامني هو استقرار وتقدم هش لا يمكن الركون اليه كركيزة حقيقية للمستقبل وهناك حاجة الى مزيد من تقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين العراقيين وتشجيع المعارضين للانخراط في العملية السياسية عبر بوابة المصالحة الوطنية وتحديد قدرة الجماعات المسلحة على الاستمرار في نشاطاتها تدريجيا تمهيدا لمرحلة قادمة يمكن فيها الانصراف لاعادة اعمار العراق وتحسين اوضاع المعيشة- باستغلال الناتج النفطي لذلك، وكذلك عبر دمج العراق في منظومة الامن والسياسة في حلقة حلفاء الاطلسي بما يجعل منه انموذجا جاذبا في المنطقة باتجاه قبول التغيير.

فيجب ان لا يكون هدف عملية بناء الدولة هو فرض هوية مشتركة على شعوب بها انقسامات كبيرة، ولكن يجب ان يكون الهدف هو ايجاد نظام قادر على الادارة وعلى تمكين الفئات المختلفة من العيش معا بغض النظر عن خلافاتهم فأذا لم يكن من الممكن انشاء دولة قادرة على ذلك ضمن الحدود القديمة المعترف بها دوليا، فعلى المجتمع الدولي ان يعترف بأن اعادة بناء الدولة قد تتطلب تفكيك الدول القديمة الى دويلات اخرى صغيرة.

الهوامش

١- نبيل جعفر عبد الرضا، خصصة قطاع النفط في العراق: الابعاد والمخاطر، كتاب استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٩، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٣٧.

٢- صبري زايد السعدي، قوة النفط في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ، العدد ٣٥٥، بيروت، ٢٠٠٨، ص٨١.

[٣]- المصدر نفسه، ص٨٠.

(*) وقد كان يعتقد على نطاق واسع ان النزاع القائم مع الشركات النفطية هو احد العوامل الرئيسة التي اسقطت الحكومة العراقية في شباط ١٩٦٣.

[٤]- صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص٦٧.

[٥]- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص١٣٨.

[٦]- خليل العنابي، الدوافع النفطية الامريكية وراء التهديد بضرب العراق، شبكة المعلومات الدولية، اسلام اون لاين، ص٢.

[٧]- عدنان الجنابي، مستقبل صناعة النفط في العراق، صحيفة الثقافة الجديدة، العدد ٣١١، ٢٠٠٤، ص٢٠.

[٨]- فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص١٦٥.

[٩]- عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية، كتاب برنامج لمستقبل العراق بعد الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٢٤.

١٠- حسين حافظ، الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٢، بغداد، ٢٠١٢، ص٣٧.

١١- المصدر نفسه، ص٣٨.

١٢- رمزي سلمان، السياسة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٠٤.

١٣- نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.

١٤- المصدر السابق، ص١٣٠.

١٥- المصدر السابق، ص١٣١.

١٦- فنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٠.

١٧- صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

١٨- رمزي سلمان، مصدر سبق ذكره، ص١٠٧.

١٩- صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٦.

٢٠- المصدر السابق، ص٦٨.

(*)ان السعي لتثبيت الاقصاء الخاص بموضوع القومية والتكتل مع الاقطار العربية يجعل الاقتصاد العراقي مرشحاً للتكامل مع الاقتصادات الرأسمالية على حسابات كاملة مع الاقتصادات العربية.

٢١- صبري زاير السعدي، مصدر سبق ذكره، ص٩٠.

٢٢- جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص٢٦.

٢٣- المصدر السابق، ص٢٧.

٢٤- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٢٥- عامر هاشم عواد واحمد فاضل، الدور الامريكي وتأثيره في معادلة الامن الوطني ما بعد الانسحاب العسكري، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٢، بغداد، ٢٠١٢، ص٩٠.

٢٦- شبكة رصد حقوق الانسان في العراق، جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية: التقرير الدوري الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٨، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٥٤.

٢٧- صباح ياسين، الطريقة الامريكية في الابادة المليونية، العراق نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٥، بيروت، ٢٠٠٨، ص١١٤.

٢٨- عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٢٩- شبكة رصد حقوق الانسان، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

٣٠- صباح ياسين، مصدر سبق ذكره، ص١١٥.

٣١- جيمس بول، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢.

٣٢- عامر هاشم عواد، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

٣٣- المصدر السابق، ص٩٢.

٣٤- سرمد امين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى الامني، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦، بغداد، ٢٠٠٨، ص١٠٠.

٣٥- جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤، ص٦٥.

٣٦- ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، المليشيات وبناء الدولة: وقائع الندوة العلمية لمركز الدراسات الدولية ودائرة نزع السلاح ودمج المليشيات، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٢، ص١٢.

٣٧- جيمس بول، مصدر سبق ذكره، ص١٤٩

للمزيد انظر: جيمس فيرون، حروب الخليج مراجعات للسياسة الامريكية تجاه العراق وايران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية ، العدد ٧٠، ابو ظبي، ٢٠٠٨، ص١٧٠٧.

[٣٨]- سرمد امين، المليشيات المسلحة في العراق، الاثار القائمة والمحتملة على الامن العراقي، وقائع الندوة العلمية، مصدر سبق ذكره، ص٣٣.

٣٩- المصدر السابق، الصفحة نفسها.

٤٠- ستار جبار الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

٤١- جيمس فيرون، مصدر سبق ذكره، ص٩- ١٠.

٤٢- نقلا" عن : سرمد امين، تداعيات الوجود العسكري، مصدر سبق ذكره، ص١٠١.

٤٣- عامر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص٩٧- ٩٨.

انظر: عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج العراق وايران والمتغير الامريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية ، العدد ١٤٧، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٤. كذلك انظر: غسان العطية، من اجل التسامح والتعايش الوطني، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، اوراق عراقية ، العدد ٤، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٠.

٤٤- انتوني كور ديسمان، كيف نكمل الطريق في العراق: ملف العراق الجديد تحديات بناء الدولة، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٢، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٥٦.

٤٥- عامر هاشم، مصدر سبق ذكره، ص١٠٢.

٤٦- العثمانية الجديدة... الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الثالث، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد/ ٢٠١٢، ص١٢. كذلك ينظر: بولنت أراس، حقبة احمد داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٥، مركز الدراسات الاستراتيجية / بيروت، ربيع ٢٠١٠، ص ٤٩-٥٧.

٤٧ . أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠، ص ٤٤٦-٥٠٠.

٤٨. جريدة الشرق الاوسط (طبعة العراق)، العدد١١٨٥٢، ١١-٥-٢٠١١.

٤٩ . سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٥١، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢، ص٦٦.

٥٠ . محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة؟، جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٥-١-٢٠١٢.

٥١ . سطام حسين علوان، مصدر سبق ذكره، ص.٦٧

٥٢ . حسين معلوم، الصراع التركي / الايراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، تشرين الاول / اكتوبر١٩٩٣، ص٢١٧-٢٢٠.

٥٣. ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠، ص٧٤.

[٥٤] . عبد الوهاب القصاب ، مجموعة باحثين ، معضلة الحوار بين طهران وواشنطن ، ، الجامعة الاردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ، عمان ،٢٠٠٩، ص٨٩.

٥٥. محجوب الزويري، مجموعة باحثين ، معضلة الحوار بين طهران وواشنطن ، الجامعة الأردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان ، ٢٠٠٩، ص٧٧.

٥٦. وهي اتفاقية أمنية بين حكومة العراق والولايات المتحدة، وتتضمن هذه الاتفاقية تحديد "الأحكام والمتطلبات الرئيسة التي تنظم الوجود المؤقت للقوات العسكرية الأميركية في العراق وأنشطتها فيه وانسحابها من العراق". ينظر:- رياض الراوي، " البرنامج النووي الايراني واثره علي منطقة الشرق الاوسط"، دار الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨، ص١٢٨.

٥٧. مهينور فواز، " عراق ما بعد الانسحاب الأميركي"، افاق استراتيجية، متاحة علي موقع الجزيرة نت، ٢٠١١ .

المصادر

اولا: الكتب

- فنسان الغريب، مأزق الامبراطورية الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨
- عصام الجلبي، صناعة النفط والسياسة النفطية، مستقبل العراق بعد الاحتلال، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥
- نبيل جعفر عبد الرضا، خصصة قطاع النفط في العراق: الابعاد والمخاطر، كتاب استراتيجية التدمير: آليات الاحتلال الامريكي للعراق ونتائجه، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ٤٩، بيروت، ٢٠٠٦
- جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧
- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للنشر، الدوحة، ٢٠١٠
- ميشال نوفل، عودة تركيا الى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٠
- عبد الوهاب القصاب ، مجموعة باحثين ، معضلة الحوار بين طهران وواشنطن ، ، الجامعة الاردنية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ، عمان ٢٠٠٩،
- رياض الراوي، " البرنامج النووي الايراني واثره علي منطقة الشرق الاوسط"، دار الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٨

ثانيا: الدوريات

- صبري زايد السعدي، قوة النفط في التجربة العراقية: حالة تاريخية للشرق الاوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ، العدد ٣٥٥، بيروت، ٢٠٠٨
- حسين حافظ، الولايات المتحدة واستراتيجية احتواء العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٢، بغداد، ٢٠١٢
- رمزي سلمان، السياسة النفطية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤
- عامر هاشم عواد واحمد فاضل، الدور الامريكي وتأثيره في معادلة الامن الوطني ما بعد الانسحاب العسكري، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٥٢، بغداد، ٢٠١٢

- شبكة رصد حقوق الانسان في العراق، جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية: التقرير الدوري الثاني، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٢٨، بيروت، ٢٠٠٦
- صباح ياسين، الطريقة الامريكية في الابادة المليونية، العراق نموذجا، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥٥، بيروت، ٢٠٠٨
- سرمد امين عبد الستار، تداعيات الوجود العسكري الامريكي في العراق على المستوى الامني، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، مجلة دراسات دولية ، العدد ٣٦، بغداد، ٢٠٠٨

- جاسم يونس الحريري، الوحدة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي العدد ٣٠٥، بيروت، ٢٠٠٤

- ستار جبار الجابري واخرون ، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، المليشيات وبناء الدولة: وقائع الندوة العلمية لمركز الدراسات الدولية ودائرة نزع السلاح ودمج المليشيات، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠١٢
- جيمس فيرون، حروب الخليج مراجعات للسياسة الامريكية تجاه العراق وايران، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات عالمية ، العدد ٧٠، ابو ظبي، ٢٠٠٨
- عبد الجليل زيد المرهون، امن الخليج العراق وايران والمتغير الامريكي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات استراتيجية ، العدد ١٤٧، ابو ظبي، ٢٠٠٩
- غسان العطية، من اجل التسامح والتعايش الوطني، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، اوراق عراقية ، العدد ٤، بغداد، ٢٠٠٥
- انتوني كور ديسمان، كيف نكمل الطريق في العراق: ملف العراق الجديد تحديات بناء الدولة، مؤسسة الاهرام، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٢، القاهرة، ٢٠٠٥
- العثمانية الجديدة... الدور التركي في المنطقة العربية، مجلة ابحاث استراتيجية، العدد الثالث، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٢.
- بولنت أراس، حقبة احمد داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٥، مركز الدراسات الاستراتيجية / بيروت، ربيع ٢٠١٠
- سطام حسين علوان، توجهات السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية حيال العراق، مجلة دراسات دولية، العدد٥١، مركز الدراسات الدولية/ جامعة بغداد، كانون الثاني ٢٠١٢

- حسين معلوم، الصراع التركي / الايراني وتداعياته على المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١٤، تشرين الاول / اكتوبر ١٩٩٣

ثالثا: الانترنت

- مهينور فواز، " عراق ما بعد الانسحاب الأميركي"، افاق استراتيجية، متاحة علي موقع الجزيرة نت،٢٠١١

رابعا: الصحف

- محمد نور الدين، العودة الى التوازن ممكنة؟، جريدة الخليج، العدد الصادر في ٢٥ -١-٢٠١٢
- جريدة الشرق الاوسط (طبعة العراق)، العدد١١٨٥٢، ١١-٥-٢٠١١